

تقرير إخبارى خاص حول كل التفاصيل
أسرار وخفايا حرب غزة
صراعات وتحالفات حماس والشبيعة
والقاعدة
بقلم : عبد الله كمال



كلف الرئيس الفلسطينى محمود عباس لجنة خاصة من حكومة الطوارئ، أن تقوم بتوثيق كل آثار وجرائم التدمير والأفعال البشعة التى قامت بها حركة حماس خلال عملياتها الانقلابية التى انتهت بأن سيطرت حماس على قطاع غزة من خلال حكومة غير شرعية تمت إقالتها، ولم يزل يرأسها إسماعيل هنية، رغم عدم اعتراف كل دول العالم بتلك الحكومة. ويعنى قرار تشكيل اللجنة أن أبومازن لن يكتفى بالفضح الإعلامى لما ارتكبته حماس من أفعال بشعة، وإنما أيضا محاكمتهم على ما فعلوا، وهو ما يفهم بوضوح من التصور الذى أعلنه الرئيس الفلسطينى فى خطابه القوى مساء يوم الخميس الماضى، إذ قال: «لم تعد تصلح دعوات الحوار، لابد من إنهاء الانقلاب بجميع أشكاله، وحل القوة التنفيذية، الأداة المنفذة للانقلاب واعتذار حماس إلى الشعب الفلسطينى».

واستنادا إلى معلومات موثقة، فإن أبو مازن فى خطابه ذلك كان يستند فى الأصل إلى مجموعة من الوثائق المتكاملة، وبما يتوازى مع تجريم فعل حماس فى البيان الصادر عن اجتماع وزراء الخارجية العرب فى القاهرة، يوم الجمعة قبل الماضى، ولا يقتصر ذلك فقط على ما أعلنه بشأن محاولة اغتياله شخصيا، من خلال زرع لغم وزنه ٢٥٠ كيلوجراما، مؤكدا أن المؤامرة كانت فقط تنتظر أن يعطيها خالد مشعل ساعة الصفر.. وهو إعلان من جانب أبو مازن لم يحظ باهتمام إعلامى واجب. لكن أبو مازن نفسه، وقد بلغته هذه المعلومات قبل نحو شهر، ساهم بأريحته فى أن يحقق الانقلابيون مأربهم، ففى كثير من الأحيان كان يعطى تعليمات بعدم الرد على أفعال حماس.. راغبا فى أن يكشفها أمام الرأى العام من جانب، وفى أن يمنع اندلاع الحرب الأهلية الكاملة من جانب آخر.. إلا أن هذه التعليمات بخلاف أمور أخرى ساهمت فى انهيار المقاومة لموجة هجوم حماس.. فى عملية الانقلاب.. التى أسماها روبرت ساتلوف المدير التنفيذى لمعهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى بأنها بمثابة «حرب أيام ستة ثانية».. لها تداعيات مماثلة لحرب الأيام الستة الأولى.. قاصدا حرب يونيو ١٩٦٧ التى قامت بها إسرائيل ضد العرب.

الواقعة السودة
الكل فى غزة كان ينتظر هذا الذى جرى بصورة أو أخرى، وقد كان البعض يقول: «الواقعة السودة فى يوليو»، وربطوا بين الموعد وبين الانتهاء من امتحانات الثانوية، ولكن يبدو أن حركة حماس، وميليشياتها المسلحة رأت أن بإمكانها أن تبكر بما تخطط له فى ضوء غياب عدد من قيادات فتح عن الأراضي المحتلة، واستمراء منها لتعليمات

وتوضع فى أكياس مغلقة، مع ٦٠٠ شيكل ثم توزع فى ظلام الليل على عدد من الفلسطينيين من أنصار حماس دون غيرهم.. من بقية أبناء غزة الذين لا ينتمون للحركة.. ولكن غالبية الأموال كانت توجه إلى شراء السلاح الآتى رغبة من إسرائيل.. ومعظمها بنادق كلاشينكوف وإم ١٦، وآر بي جيها، بالإضافة إلى تمويل صناعة السلاح المحلية. وفى حين كان المنسق الأمنى الأمريكى «كيث دايتون» يتحدث عن تحسن فى قدرات فتح، من مكتبه فى أحد أفخم فنادق تل أبيب، كان بعض المحليين الإسرائيليين يرون أن هناك تساويا فى معدلات التسليح بين حركتى فتح وحماس وإن تميزت حماس برغبتها فى القتال.. أو للدقة إرادة القتال.. لكن الواقع أثبت عكس ذلك.. فى ضوء دعم لوجيستي وتدريبى حصد لت عله حماس من دول مختلفة أبرزها إيران فيما كان المستوى القتالى لفتح يتراجع كثر.

صورة القطر
إن الوصول إلى حقيقة ما جرى فى عملية الانقلاب يقتضى نظرة شاملة على أوضاع غزة من كل الجوانب.. فى اللحظة التى سبقت الأحداث الدامية ووصولاً إليها. يقع قطاع غزة غرب إسرائيل على الحدود مع مصر ومساحته ٣٦٢ كم وعرضه يتراوح بين ٦ و١٢ كيلومترا. أكبر عرض عند «خان يونس»، وأقله عند «دير البلح».. ويتوزع القطاع على أربع محافظات، ويعانى القطاع من نقص فى المياه، والصناعة شبه غائبة عن اقتصاده، إسرائيل تغلق المعابر باستمرار وبصفة خاصة معبر «رفح» والذى يعد المنفذ الوحيد لخروج الفلسطينيين دون المرور بأراض إسرائيل.

وقد دمرت إسرائيل البنية الأساسية للمطار الذي أنشئ بواقع اتفاقية واى بلانتيشن عام ٩٨٠ وتم إغلاقه بعد الانتفاضة بيومين. وتبلغ نسبة البطالة نتيجة الممارسات الإسرائيلية وأبرزها الاجتياحات وقفل المعابر فى قطاع غزة كانت ٧٠% قبل الأحداث الأخيرة وازدادت نسبة الفقر لتصل الآن إلى ٨٧%. والمقصود بالفقر هو تدنى مستوى الدخل إلى أقل من دولارين فى اليوم، وهو ما يناقض الواقع الذى كان اعتاده «المواطن الغزوى».. فالجندى الذى يعمل لدى السلطة أجره ١٤٠٠ «شيكل» أى ما يعادل «١٨٠٠ جنيه مصرى، وقد دفع هذا قطاعات عريضة إلى أن تعتاد على بحبوحة من العيش، ومستوى معين من المعيشة، ويتضح ذلك حتى فى مبانيهم التى يستخدمون فيها الحجر «المقدس» والذى يصل ثمنه لـ ٣٠ شيكلا، وقبل الأزمة الأخيرة كانت قد بدأت تظهر مبان مميزة فى المخيمات الثمانية ففى القطر ع. لقد تدهور الوضع أكثر حين عمدت إسرائيل إلى تدمير البنية التحتية بعد أسر الجندى شاليط فى ٢٥ يونيو والتدمير تم يوم ٢٨ يونيو الماضى بطريقة منظمة.. وبدأت بتدمير محطة الكهرباء والجسور حتى التاريخية منها والتى أسس بعضها الرئيس عبدالناصر. ويضم القطاع مليوناً و ٤٠٠ ألف نسمة بينهم تسعمائة ألف لاجئ، والذين وصلوا إلى القطاع بعد تهجيرهم من منازلهم غداة قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ ويعيشون فى ثمانية مخيمات تديرها وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين. وعملها فإن وكالة «الأنروا» تطعم نحو ٨٠٠ ألف فلسطينى. وتشير أرقام البنك الدولى إلى أن أكثر من ثلثى السكان يعيشون تحت خط الفقر دخلهم أقل من دولارين يومياً، «إحصائيات نهاية العام الماضى»، وقبل تدهور الأمور أخيراً لم يكن الوضع بأفضل حال.. إذ كان ٤٥% من الأيدي العاملة

متعطلة عن العمل، مع تجميد الولايات المتحدة للمعونات وتجميد إسرائيل للضرائب التي تعادل حوالى ٥٥ مليون دولار شهرياً.. فى ضوء أن أكثر من ٣٠% من الشعب الفلسطينى يعتمد على الرواتب الحكومية.. وإذا أخذنا بعين الاعتبار العادات الاجتماعية فى غزة وكثرة الإنجاب ومتوسط عدد الأسر الذى يتراوح بين ٦ و ٧ أفراد، (رئيس الوزراء الفلسطينى الذى أقلل إسماعيل هنية لديه ١١ ابناً) تجد أن هناك مليوناً أو أكثر يعتمدون على الرواتب. السلطة الفلسطينية فى هذا الوضع الاقتصادى الفريد هى أكبر موظف، وأكبر من ينفق، وأكبر مقدم خدمات، وحين يتدهور وضعها المالى تتدهور أحوال السوق فوراً.. وببساطة شديدة حين تتوقف الرواتب تصد بح كل محال البقالة والسوبر ماركت خاوية.. ويضرب الصمت الأسواق. وقد تصورت حماس فى البداية أن ما سوف تتلقاه من دعم وتبرعات من بعض الدول العربية والإسلامية سوف يحل المشكلة.. ويمكنها أن تتجاوز العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها بسبب سلوكها السياسى.. ومواقفها المتطرفة.. لكن هذا كان وهماً.. خاصة فى ضوء أن الأموال الآتية كان يتم إنفاقها على أنصار حماس دون غيرهم، وعلى بناء قوة مسلحة إضافية سوف نأتى على ذكرها، فضلاً عن أنها أموال لم تكن كافية. وفى حين حدث انخفاض قدره ٦٠٠ مليون دولار مرة واحدة فى دخل العائلات الفلسطينية، وانتشر التسول، وارتفعت معدلات الحصول على الطعام بالدفع الآجل «الشكك»، وتزايدت معدلات تعاطى المخدرات، وأعمال الدعارة، وآلاف من الجرائم الصغيرة، والسرقات المتنوعة، كان إسماعيل هنية يذهب إلى زفاف أحد معارفه فى رفح.. ويذبح أربعة خرفان إكراً مألوفاً له! وزادت معدلات الإضرابات، والاعتراضات، وكان أشهرها الإضراب الطويل الذى استمر من سبتمبر ٢٠٠٦ إلى يناير ٢٠٠٧ على نطاق ضيق فى غزة وعلى نطاق

أوسع في الضفة الغربية.. ولجأت حماس إلى فرض رقابة صارمة على حضور الموظفين، والتزامهم بعدد ساعات العمل، وقد كانت تواجه من يقول لها: نحن موظفون لا نقبض رواتبنا ولنأخذ عبيداً.

القوة التنفيذية

في خطابه الأخير تحدث أبو مازن عن ضرورة صد القوة التنفيذية التي أنشأتها حماس بقوة أمنية إضافية، وقد كان ذلك هو أحد بنود اتفاق مكة.. ويقول أبو مازن: «أقمت مؤخراً غرفة عمليات مشتركة تضم الجميع بدون استثناء، وبدأنا في إجراء تغييرات في أجهزة الأمن لتمكينها من القيام بدورها بشكل كفاء، إلا أن المخطط المعد سلفاً والذي توافقت عليه قيادة حماس في الداخل والخارج مع بعض أطراف إقليمية كان أسبق من محاولاتنا لتجنيب الوطن الكارثة والمأساة». واقعياً حاول أبو مازن دمج القوة التنفيذية في أجهزة الأمن، وتقول معلومات مؤكدة أنه واجه اعتراضات شديدة من قيادات في حركة فتح، بسبب موافقته على إدراج عناصر القوة التنفيذية ضمن القوة الأمنية للسلطة، ولكنه، وكما قال: «كنت أتجاوز بعض أحكام القانون، لكي أسد الذرائع وأمنع التوتر الذي يولد الانفجار». ولكن السؤال هو.. كيف ولماذا أنشأت حماس هذه الميليشية، وأضافت عبئاً حالياً على الأوضاع الاقتصادية المتدهورة؟ ولماذا لجأت إلى إنشاء «أمن مواز».. ولا يقوم على اعتمادها على كتائب عز الدين القسام. في أبريل ٢٠٠٦ أعلن سعيد صيام وزير الداخلية الفلسطيني، التابع لحماس، إنشاء هذه القوة، زاعماً أنها أقيمت لدعم قوات الأمن.. واعتبر هو تلك القوات أنها «غير مهياة مهنيّاً وسياسياً للقيام بواجباتها».. فيما يعتبر منه

إبعاداً للسلطة الأمنية القائمة. وكان واضحاً أن حماس ترغب في أن تضع غطاءً قانونياً على كتائب القسام، بخلاف عناصر أخرى، لكي تجعل منها قوة أمنية شرعية.. وبعد أن كانت الكتائب تقوم بأعمال المقاومة.. وتريد حماس منها أن تقوم على تنفيذ برنامجها السياسى المتطرف فى غزة. تولى «أبو عبيدة الجراح»، وهو قائد عسكري من حماس، قيادة هذه القوة، وشكلها بالأساس من الجناح العسكري لحماس، ومنع دخولها على عنصر تنظيم الجهاد أو فتح، وادعت حماس أن هذه القوة التنفيذية تضم إلى جانب عناصرها حصصاً من تنظيمات أخرى وقالت إن عددها لا يزيد على ٦ آلاف عنصر، فى حين أن التقديرات الحقيقية تراها بما يزيد على ثلاثة أضعاف ذلك.. وضمت حماس أيضاً إلى تلك القوة عدداً من الفقراء والعاطلين الباحثين عن عمل والراغبين فى الحصول على ٤٠٠ دولار فى الشهر. بصورة أو أخرى، لم تتمكن حماس من نشر قوتها التنفيذية فى الضفة، ومن ثم بقيت مقصورة على غزة، أولاً لقوة فتح فى الضفة، وثانياً لأن إسرائيل لم تسمح لها بهذا هناك.. وإن أتاحت لها ذلك فى غزة. وقد حصلت عناصر من هذه القوة على تدريبات فى إيران، وهناك تقارير مؤكدة حول وجود دعم مالى ومادى من طهران لهذا الجيش الاضافى الذى أنشأته حماس.. وبما يؤكد أنه كانت هناك استعدادات وترتيبات للقتال الآتى.. أو الحرب الأهلية.. أو للدقة الانقلاب.. أو كما يسميها الفلسطينيون «الواقعة السوداء». فى البداية حاولت حماس أن تبني سمعة طيبة لصالح القوة التنفيذية من خلال بسط سيطرتها على الشارع، ومنع الجرائم التى تقض أمن المواطن الفلسطينى، ووصل الأمر حد أن بعض الفلسطينيين كانوا يطلبون رقم القوة التنفيذية طلباً للنجدة.. بدلاً من أن يطلبوا الشرطة العادية.. لكن هذه الصورة الذهنية لم تقو على الصمود لأكثر من سبب. أولاً

عشرات، بل مئات من الشبان قاموا بممارسة أعمال عنيفة تحت شعار الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر استسلاما لخطاب السلفية الجهادية في طبعته القاعدية، وبل ربما أكثر تطرفا نظرا لأنهم هاجموا مدارس مختلطة ومحلات فيديو ومقاهي إنترنت مقارنة بممارسات القاعدة في الجزائر التي ركزت على مهاجمة الأجانب فقط وتحديدًا الأمريكيين، وفي هذا السياق برز اسم الجيش الإسلامي الذي أعلن احتجازه للصحفي البريطاني مراسل الـ BBC واشترط للإفراج عنه الإفراج عن «أبي قتادة» الموجود في السجون البريطانية، بالإضافة إلى فدية ٢ مليون دولار، تطورت إلى ٥ ملايين دولار، بالإضافة إلى ٥٠ دونم أرضي بما يعادل ١٢ فدانًا ونصف فدان طلبوها من إسماعيل هنية. الأمر المثير أن هذه المظاهر لم تقتصر على قطاع غزة، بل تعدته للضفة الغربية، وهناك دلائل أن إسرائيل رصدت في السجون الإسرائيلية أن شبانا في حماس والجهاد، بل وحتى فتح يتحركون في إطار هذا الفكر وألقت القبض على خلية كانت على وشك التحرك تحت هذا الشعار في الضفة الغربية، وإذا كان عدد من المراقبين يدعون لعدم المبالغة في توثيق الظاهرة حتى الآن، فأنا لا أقلل من أهميتها ومستقبل حضورها في حال توافر الظروف الموضوعية.. وهذه الظروف تبلورت الآن من خلال سيطرة حماس على غزة.. وقيامها هي نفسها بأفعال مماثلة في الانقلاب الأخير. إن بروز شباب إسلاميين عدد كبير منهم من عناصر حماس يتبنون نهجا مغايرا يعزز ظاهرة الانفلات في الساحة الفلسطينية سيزيد من مأزق حماس، وبالتالي يسهم في زيادة التشهير والتحريض على حماس من داخل الحركة الإسلامية نفسها، وهذا ما مارسه أيمن الظواهري خلال شهرين أكثر من مرة عندما شن هجوما على حماس بدعوى بيعها للقضية الفلسطينية وقد تردد صدى هذا بصورة أو بأخرى داخل الأراضي

الفلسطينية، وربما يكون ذلك أحد الدوافع وراء ما فعلته حماس مؤخراً لكي ترد عن نفسها تهمة الظواهرى. إن حجم التعبئة الجهادية فى الساحة الفلسطينية ترك آثاره على الساحتين العربية والإسلامية، ولكنه لم يكن ينسجم بأى حال من الأحوال مع التحولات الجديدة وما يتعلق بخطاب حماس العلنى بعد اتفاق مكة فى الوقت الذى تدخل فيه يومياً إلى المساجد جحافل من الشباب الفلسطينى الجدد الذين لم يقبلوا بالأوضاع الحالية فى العراق وأفغانستان ووجدوا من جانبهم أن حماس تردد خطاباً مائعاً فى نقطة هى الأكثر أهمية وحيوية بالنسبة للعالم الإسلامى، وهى فلسطين. وبالتالى أرى أن حماس استشعرت خطورة انتشار فكر القاعدة وقامت بانقلابها، خوفاً من الخلايا النائمة للقاعدة.. وسعيها للسيطرة على الشارع الفلسطينى بقدر رغبتها فى إقصاء فتح من الساحة.

هجوم التشيع

فى المقابل كانت هناك موجة مد شيعى فى الأراضى الفلسطينية.. لعبت بدورها فى التأثير على الساحة. هناك عناصر كثيرة ينتمون أصلاً إلى حركة الجهاد تشيعوا.. وقد أعلن فى مايو ٢٠٠٦ أى بعد حكم حماس بشهرين عن تشكيل مجلس شيعى أعلى فى الأراضى الفلسطينية، وبعدها بحوالى أسبوع تم التراجع عن هذا الكلام.. والقصة أنه شخص أفاق أعلن أن هناك مجلساً شيعياً وأنه سيرأسه.. بعد أن رصدت عديد من الدول أن إيران وبعض الدول تقوم ببذل جهود كبيرة لنشر المذهب الشيعى فى عدد من الدول.. والتشيع انتشر فى فلسطين فى الفترة الأخيرة لانخداع كثير من الفلسطينيين بثورة الخومينى بسبب خطابها الثورى الذى رافقه نشر الدعاية للمذهب الشيعى أولاً.. وثانياً بسبب دعم إيران لبعض الأحزاب والفصائل الفلسطينية على رأسها حركة الجهاد وما نتج عنه من تشيع عدد من قادتها

وأفرادها بخلاف انبهار كبير بتجربة حزب الله الشيعي في لبنان بالإضافة إلى نشاط حزب الله نفسه في المخيمات الفلسطينية. تأثر حركة الجهاد بالشيعة يعود لبدايتها، لأن «فتحي الشقاقي» أول مؤسس الحركة وأول أمين عام لها كان من المتأثرين بالشيعة والثورة الإيرانية وكان يعيش في طهران طوال الوقت تقريباً.

مؤسسو حركة الجهاد كانوا متعاطفين مع الثورة الخومينية مثل عبد العزيز عودة وأسعد التميمي الذي تبرأ آخر حياته من الشيعة، كما أكد أولاده، ولكن كل ذلك انعكس على استراتيجية الحركة التي اعتبرت التحالف مع الثورة الإيرانية ركيزة أساسية في استراتيجيتها. والفترة التي قضاها بعض قادة الحركة في «مرج الزهور» في لبنان كانت فترة حاسمة لأن حدثت جلسات مطولة بينهم وبين ناشطين من حزب الله ونتج عنها تبني بعض قادة حركة الجهاد الإسلامي لمبادئ التشيع وعملوا بشكل منظم ولكن لم يظهر ذلك إلا مع بداية انتفاضة عام ٢٠٠٠ حين أسس بعض قادة حركة الجهاد عدة مؤسسات في بيت لحم مثل اتحاد الشباب الإسلامي، وأنشأوا «مستوصف الإحسان الخيري» و«مستوصف السبيل» و«مركز الدوحة الجراحي» و«مدرسة النقاء» و«مركز النقاء النبوي»، بالإضافة لفتح دور قرآن كريم في المساجد وتقديم دعم مالي للطلاب واعتماد رواتب شهرية للمنتسبين واشتروا مبنى في بيت لحم بقيمة ٣٠٠ ألف دولار. ظاهرة التشيع داخل حركة الجهاد انعكست على علاقتها بحماس، فإذا كانت حماس تبدو قلقها من التشيع لكن علاقتهم بإيران دفعتهم إلى عدم الإعلان عن ذلك عند تشكيل الحكومة الأولى، والتي كان بها محمود الزهار وسعيد صيام وزيرين وبدأوا يخرجون نتيجة تضيق عليهم من الدوائر القريبة ومن بعض الأطراف التي كانوا يظنون أن علاقتهم بها طيبة. وأهم المتشيعين داخل الأراضي

الفلسطينية هو نافذ عزام المتحدث باسم الجهاد في قطاع غزة وهو متشيع وسجن في مصر قبل ذلك. و«محمد شحادة» من مواليد بيت لحم وأحد قادة حركة الجهاد وأحد مبعدي مرج الزهور وتأثر بمجاهدى الحرس الثورى وتعهد في مقابلة مع مجلة «المنبر الشيعى» المتطرفة بنشر المذهب الشيعى في فلسطين وهو يمارس الدعوى الآن في بيت لحم ورشح نفسه في انتخابات ٢٠٠٦ رغم مقاطعة حركة الجهاد للانتخابات. أما الأهم فهو محمد عبدالفتاح خواتمة وهو رئيس المجلس الشيعى الأعلى الذى أعلنه وتراجع عنه وكان متأثراً باحتكاكه بعناصر حزب الله في المعتقلات الإسرائيلية وهو مقيم في مخيم في رام الله ويؤكد أنه يخطط لبناء مسجد شيعى في رام الله ويعترف بوجود علاقات قوية بين المتشيعين الفلسطينيين!.. و«المعتصم زكى» وهو عضو سابق في حزب التحرير، بالإضافة للدكتور أسعد القاسم. وبسبب اعتماد حماس على إيران وسوريا، برزت نقطة ضعف في موقفها من نشر التشيع في فلسطين، إذ عندما فرض عليهم الحصار ولجأت لإيران كان ذلك بمثابة ضوء أخضر لبعض العناصر في أنها - أى حماس - موافقة نسبياً على التشيع رغم أن بينهم وبين الشيعة مصانع الحداد. وبسبب الاعتماد على إيران وسوريا وكون جماعة الإخوان المسلمين فى الأصل تتبنى نوعاً من التساهل تجاه العقيدة الشيعية، حيث كان مؤسسها «حسن البنا» من الناشطين فى لجنة التقريب بين السنة والشيعة، وتمثلت بعض مظاهر التساهل فى مشاركة عناصر من المكتب السياسى لـ حماس فى طقوس عاشوراء التى أقامها حزب الله فى لبنان.. وتصريحات قادة حماس بالتحالف الاستراتيجى مع إيران.. بالإضافة إلى تصريح «عماد العلامى» ممثل حماس السابق فى طهران وعضو المكتب السياسى.. وتصريح إسماعيل هنية الأخير فى ديسمبر ٢٠٠٦ بالثناء الدائم من قيادات حماس

الحكومة والفرع السياسى أو الجناح العسكرى، وبالنسبة للتأثير النسبى الناجم عن المقومات الأساسية لحركة حماس فهو يتزايد ويتناقص على مدى السنوات تبعاً للظروف المتغيرة، وعلى سبيل المثال تعرض قادة الحركة الأكثر بروزاً فى الضفة الغربية مثل «جمال منصور» و«جمال سليم» فى عام ٢٠٠١ إما إلى الاغتيال من قبل إسرائيل.. أو كما هو الحال لدى عدد كبير من زملائهم الآخرين، إلى السجن على يد إسرائيل أيضاً منذ عام ٢٠٠٢ وهو الأمر الذى يساعد جزئياً على تفسير إخفاق الذين جاءوا من بعدهم فى دفع زملائهم فى المراكز القيادية الأخرى على تغيير آرائهم تجاه مشاركتهم فى الانتخابات التشريعية التى تمت فى ٢٠٠٦ وبشكل مماثل، فإن أعمال القتل التى قامت بها إسرائيل ما بين أعوام ٢٠٠٢ — ٢٠٠٤ حين تم اغتيال مؤسس وزعيم حركة حماس «الشيخ أحمد ياسين» وأربعة من القادة الأكثر نفوذاً فى غزة وهم «عبد العزيز الرنتيسى» و«إسماعيل أبو شنب» و«إبراهيم مقاديه» و«صلاح شحادة»، عملت وبدرجة كبيرة على زيادة نفوذ القيادة فى المنفى وعلى وجه الخصوص خالد مشعل الذى كان يمر بهبوط نسبى فى أعقاب إطلاق سراح الشيخ ياسين من السجون الإسرائيلية فى ١٩٩٧ وبالنسبة للدور القيادى الذى لعبته كتائب القسام خلال سيطرة حركة حماس منذ العام ٢٠٠٠ عملياتها القتالية المتنوعة فإنه منحها — أى كتائب القسام — الصوت الأعلى، ويمكن أن ينطبق مثل هذا القول على الأفراد داخل السجون الإسرائيلية الذين زادت أعدادهم بأشكال مضاعفة فى السنوات الأخيرة، ولم يكن صدفة أن يكون أحد الموقعين على وثيقة «مبادرة السجناء» فى مايو ٢٠٠٦ وهو «عبد الخالق النتشة» أحد السجناء وأحد القادة العسكريين والذى منحته خليفته درجة من

المصادقية لا تتوفر لدى العديد من الآخرين داخل الحركة، مما جعل من الصعب بالنسبة لأولئك الأفراد الذين يقللون من قيمة هذا الأمر أن يرفضوا تلك الوثيقة أو أن يقوموا بشجبه لتوقيعه عليها دون حصوله على موافقة مسبقة من الحركة. وعمل تنصيب رئيس الوزراء ال تابع لحركة حماس والوزارة على خلق موقع قوة جديد خارج الهياكل الرسمية للحركة والتي لديها النصيب الأكبر في نجاح الحكومة والتي يتطلب من بقية الحركة أن تأخذ ذلك في الاعتبار، وبشكل لا يماثل حركة فتح التي تولى كبار قادتها (بما في ذلك عرفات وعباس) المناصب العليا في السلطة الفلسطينية حيث عملت بهذا التصرف على التشويش على ال خط الفاصل بين الحركة والحكومة، بقي قادة حركة حماس في دمشق، حتى أنهم لم يكونوا أعضاء في المجلس التشريعي، وهو أمر مختلف للكثيرين من أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح خلال الأعوام التي امتدت من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٦ وقد تولى أكبر قطب سياسى فى حركة حماس داخل الأراضي المحتلة وهو «محمود الزهار» حقيبة وزارة الخارجية وليس رئاسة الوزراء، وللمضى قدماً فى توطيد ذلك التميز، قام أعضاء الحركة الذين تبوءوا المناصب العليا فى السلطة الفلسطينية بعزل أنفسهم عن المناصب الكبرى فى الحركة بطريقة غير مباشرة، «فهم بقوا أعضاء فى حركة حماس وقاموا بالمساهمة فى مناقشاتها الداخلية، إلا أنك لا تستطيع، على سبيل المثال، أن تكون وزيراً فى السلطة الفلسطينية وفى نفس الوقت تظل عضواً فى المجلس التشريعي (أو مجلس الشورى) أو عضواً فى المكتب السياسى». هناك تفسيرات مختلفة لذلك ومن بينها أن «حركة حماس تتفهم أن الحكومة تتعرض لضغوطات مختلفة وقد تكون بحاجة إلى إصدار قرارات ربما تكون

المصادقية لا تتوفر لدى العديد من الآخرين داخل الحركة، مما جعل من الصعب بالنسبة لأولئك الأفراد الذين يقللون من قيمة هذا الأمر أن يرفضوا تلك الوثيقة أو أن يقوموا بشجبه لتوقيعه عليها دون حصوله على موافقة مسبقة من الحركة. وعمل تنصيب رئيس الوزراء ال تابع لحركة حماس والوزارة على خلق موقع قوة جديد خارج الهياكل الرسمية للحركة والتي لديها النصيب الأكبر في نجاح الحكومة والتي يتطلب من بقية الحركة أن تأخذ ذلك في الاعتبار، وبشكل لا يماثل حركة فتح التي تولى كبار قادتها (بما في ذلك عرفات وعباس) المناصب العليا في السلطة الفلسطينية حيث عملت بهذا التصرف على التشويش على ال خط الفاصل بين الحركة والحكومة، بقي قادة حركة حماس في دمشق، حتى أنهم لم يكونوا أعضاء في المجلس التشريعي، وهو أمر مختلف للكثيرين من أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح خلال الأعوام التي امتدت من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٦ وقد تولى أكبر قطب سياسى فى حركة حماس داخل الأراضي المحتلة وهو «محمود الزهار» حقيبة وزارة الخارجية وليس رئاسة الوزراء، وللمضى قدماً فى توطيد ذلك التميز، قام أعضاء الحركة الذين تبوءوا المناصب العليا فى السلطة الفلسطينية بعزل أنفسهم عن المناصب الكبرى فى الحركة بطريقة غير مباشرة، «فهم بقوا أعضاء فى حركة حماس وقاموا بالمساهمة فى مناقشاتها الداخلية، إلا أنك لا تستطيع، على سبيل المثال، أن تكون وزيراً فى السلطة الفلسطينية وفى نفس الوقت تظل عضواً فى المجلس التشريعي (أو مجلس الشورى) أو عضواً فى المكتب السياسى». هناك تفسيرات مختلفة لذلك ومن بينها أن «حركة حماس تتفهم أن الحكومة تتعرض لضغوطات مختلفة وقد تكون بحاجة إلى إصدار قرارات ربما تكون

فشل الاتفاق

فى هذه البيئة كان من الطبيعى أن يفشل اتفاق مكة الذى جاء مبسطا أكثر مما ينبغى، وغير تفصيلى وغير قائم على فهم دقيق لكل أبعاد الصورة. وقد فشل الاتفاق لعدة أسباب أخرى. كل فصيل له استراتيجيته الخاصة، الأمر الذى أدى إلى عدم توافر الثقة بين فتح وحماس، ولم يتم الاتفاق على شكل المقاومة والشراسة السياسية أو الاتفاق السياسى أو الخطاب السياسى فى الاتفاق المشار إليه. كما أن المشكلة فى جانب كبير منها أيديولوجى، إذ ترغب حماس فى أن تكون قائدا للشعب الفلسطينى ومنظمة التحرير فى ضوء ما حصلت عليه فى انتخابات يناير، فضلا عن أنها لا تستطيع تغيير موقفها فى الاتفاقات المبرمة مع السلطة الفلسطينية، لأن موقفها سوف يتزعزع لدى أنصارها ومؤيديها، وبالتالي اتفاق مكة لم يحل مشاكل متعلقة بإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية، فضلا عن الحصار الدولى والفقر والبطالة، مما أدى إلى زيادة تعقيد الوضع، كما أن حماس لم تكن معنية بتطوير ونجاح اتفاق مكة بسبب حساباتها الخارجية والعلاقات العقائدية خاصة علاقتها بإيران، فضلا عن فقدانها للسيطرة على بعض مجموعات لها العسكرية. كل ذلك انعكس سلبا على حكومة الوحدة، وتم استغلال ما يحدث على الساحة الفلسطينية من جانب إسرائيل للإيحاء بأن الفلسطينيين لا يستحقون حكم أنفسهم، وأنهم هم الذين أوصلوا الأمور إلى هذا المنعطف الأخير، الأمر الذى يراه البعض يخدم مخططات الإدارة الأمريكية وإسرائيل وإيران، وربما سوريا لعدم حدوث استقرار على الساحة الفلسطينية. هكذا وبعد عدة عمليات تصعيد إعلامى بدأ القتال.. وحين ضربت حماس فى المقار الأمنية وجدت بها موظفين لهم سنة ونصف.. متعبين وتقول تقديرات أن حماس ربما أعطت بعض الناس مالا.. ونجحت حماس فى السيطرة على

جميع أجزاء القطاع بما في ذلك المقار الأمنية التابعة للسلطة بعدد قتلى ٦٠٠ قتيل و ١٥٠٠ جريح في أربعة أو خمسة أيام. كتائب عز الدين القسام اتبعت ثلاث مراحل في السيطرة على القطاع، بدأت في السيطرة على المناطق الشمالية ذات النفوذ الفتاوى التي بها المقار الأمنية «بيت لاهيا» و «بيت حانون» عند المعبر وفيها مقر المخابرات، ثم اتجهت للجنوب على «رفح» والأمن الوطني، وحين دخلوا على مقر الأمن الوطني شرد منه ٥٢ شخصا دخلوا الحدود المصرية. وتفاعلت عوامل الموظفين المتعبين والقيادات غير الموجودة وأوامر عدم الرد الصادرة من أبو مازن.. مما أدى إلى تراجع رهبة.

وتمادت حماس في غيها حين وجدت أن الضربات البسيطة أدت إلى نتائج كبيرة.. وكمثال سقط ٧٠ قتيلًا في الأمن الوقائي.. ثم دخل من المزارع ١٥٠ فردا بالهاونات و R.P.J واستخدموا استراتيجية هجومية ضد مقار الأمن الوقائي ومبنى المخابرات وقامت حماس بالسيطرة من خلال إمطار المقار الأمنية بوابل كثيف من الصواريخ الهاون والقسام لاقتحامها، ولكن المذهل أن بعض القادة الميدانيين المحسوبين على السلطة وعلى فتح قاموا بتسليم المقار إلى قوات حماس دون قتال، ولوحظ امتناع قوات الحرس الرئاسي عن دخول المعركة، في دائرة نصف قطرها ٨ كم داخل القطاع «منتدى الرئاسة» ويذكر في هذا السياق أن هناك أربع مناطق في غزة تنسب إلى السلطة مباشرة وهي: مقر المخابرات في منطقة «السودانية» في الشمال والأمن الوقائي في منطقة تل الهوا والمنتدى الرئاسي ومعسكر أنصار.. وامتنتع الرئاسة ممثلة في «عباس» عن إصدار أية تعليمات بالهجوم لقواتها، مما أدى لسقوطها تحت القصف العنيف لحركة حماس، وجاء قرار عباس بإعلان حالة الطوارئ في وقت متأخر جدا كانت الأمور

انتقلت فيه لحركة حماس. وسادت القطاع حالة من السرقة والنهب للمقار الأمنية من قبل الجمهور العادي، حتى أن ميداليات الرئيس عرفات التي نهبت كانت تباع في الشوارع بـ ٥٠ شيكل. ومن تحليل الأوضاع يبدو أن حماس رتبت أوضاعها للسيطرة على الأوضاع الأمنية بما في ذلك إرغام العائلات لتعليماتها، وهناك سعى لإبرام صفقة مع «دوغمش» قائد الجيش الإسلامي للإفراج عن الصحفي الإنجليزى «آلان جونس تون». وأثارت حركة حماس قدرا بالغا من الدموية في التعامل مع خصومها، فضلا عن تبني خطاب ديني تكفيرى إقصائى، الأمر الذى يثير الرعب حاليا فى نفوس أهل القطاع غير المستعدين لمواجهة حماس المنقلبة على السلطة. ويقول أبو مازن واصفا ما جرى: لقد هاجمت جماعات الانقلابيين مرا كز الأ من الوطنى والمخابرات والأمن الوقائى والحرس الرئاسى، وارتكبت من الأعمال والفظائع التى لا تمت بصلة إلى تراثنا وتقاليدنا من قتل وإعدامات فى الشوارع، وإلقاء المناضلين من أسطح الأبراج، ثم عملت على ممارسة النهب بأوسع أشكاله للمؤسسات والمقار الأمنية، ولمراكز مؤسسات أهلية، ولدور العبادة المسيحية، حتى الكنائس لم تفلت من أيديهم، نهبت وحرقت كنيسة فى غزة، نهبت وحرقت وهى من أقدم الكنائس فى فلسطين، وهى قبل وجودنا فى فلسطين، كانت هناك كنائس ومسيحيون موجودون إخوان لنا، الآن نكتشف أنهم أعداؤنا ويجب عليهم أن يرحلوا، ولذلك يحصل ما يحصل فى كنائسهم، وهذا أقل ما يقال عنه: إنه عار على الشعب الفلسطينى، عار على من ارتكب، عار على الانقلابيين، عار على القتلة، ولبيوت المئات من كوادر السلطة والمواطنين الأمنين، ولرموز السيادة الوطنية بما فيها مقر الرئاسة وغيرها من المواقع، بعد أن احتلوا الرئاسة ودمروها ونهبوها.

وأضاف: من أجل ماذا جرى ذلك كله، وباسم أى دين، حاشا لله أن يكون باسم الدين، الدين برىء من كل أفعال وأعمال هؤلاء، لأن الدين الإسلامى يدعو إلى التسامح ويدعو إلى الحرية، هذا ليس الإسلام، هذا غريب على الإسلام وهذا بعيد عن الإسلام.. هذا الإسلام برىء منه، أو قضية أو مذهب وقع هذا ضد غرة الباسلة الشجاعة والصامدة، لا شىء سوى لتحقيق حلم مريض وأهوج فى إقامة إمارة الظلام والتخلف، والسيد طرة بقوة الحديد والنار على حياة وفكر ومستقبل مليون ونصف مليون من أبناء شعبنا العظيم

فغرة.